خطاب الفكر اللغوي البنيوي السوسيري
بين علمية التمثل اللساني وشعرية التصور الأدبي

أ.د. ابراهيم الكَرمالي
أستاذ باحث بكلية اللغات والآداب والفنون
جامعة ابن طفيل، القنيطرة
المغرب

مقدمة:

يتحدد المسعى الاستراتيجي المتوخى من طرح الورقة البحثية الأكاديمية، عمليا، في محاولة الانخراط في سيرورة التتبع الابستمولوجي للنظرية اللغوية البنيوية السوسيرية، باعتماد آلية نقد النقد؛ وذلك في إطاري اللسانيات العامة والنظرية الأدبية. ذلك أن البنيوية، بما هي حركة علمية وفكرية جديدة قائمة على منزع ثوري، قد أسهمت، بقسط وافر، في النهوض باللسانيات الحديثة؛ في محاولة لخلق قطيعة ابستمولوجية مع الفكر اللغوي التقليدي القائم على مناهج الفيلولوجيا (فقه اللغة) والدراسة البلاغية التقليدية والدراسة اللغوية المقارنة (من زاوية تاريخية–تطورية) على حد سواء.

ولعل هذا ما جعل **فرديناند دي سوسير** يلقب ب" أب اللسانيات الحديثة "؛ لأنه جعل الدراسة اللغوية دراسة داخلية – محايثة ترنو إلى إعادة الاعتبار للبنية اللغوية النسقية، حيث باتت الظواهر اللغوية تخضع للدراسة الآنية، من خلال مقاربتها في حد ذاتها ولذاتها مقاربة وصفية تزامنية.

ثم إن استحضار مصطلح "اللغة" في بعده اللساني المحض، يستحثنا – مباشرة – على القول بأن اللسانيات البنيوية تضع هذا المصطلح موضع التأمل والدراسة وفق مقاربة نسقية–داخلية وصفية تزامنية/آنية (من خلال الاشتغال على مكونات أو مستويات البنية اللغوية، من قبيل البنية الصوتية، أو البنية الصرفية، أو البنية المعجمية، أو البنية التركيبية والنحوية، أو البنية الدلالية)؛ وذلك من خلال تناوله في منحاه اللغوي المحايث، في إطار ما يسمى "البنيوية اللسانية الكلية". بقدر ما يتمفصل الاشتغال البنيوي الداخلي في ضوء الثنائيات الجدلية: اللغة واللسان/اللسان والكلام/الدال والمدلول/محور التعاقب الأفقي (على مستوى التركيب) ومحور الإبدال/الباراديغم العمودي (على مستوى اللفظ، من خلال الاختيار من متعدد: المترادف أو المتضاد أو الاستبدالي، ...إلخ)/الدياكرونية والسانكرونية، ...إلخ.

على أنه قلما يتم التعامل مع النسق اللغوي في منحاه التواصلي، عبر ما يسمى، في بنيوية **فرديناند دي سوسير** Ferdinand De Saussure، ب"الدورة الكلامية"؛ من منطلق أن النسق اللغوي يتم التعامل معه في حد ذاته، من خلال دراسة مكوناته البنائية الداخلية، لتتم بلورته، فيما بعد، من زاوية تحققه المادي المكتسب داخل عشيرة لغوية – اجتماعية معينة.

وفي هذا الحال، ندرك أن **دي سوسير** قد أشار، من جهة أخرى، إلى الطابع الاجتماعي الذي يتسم به اللسان؛ مما يعني أن البنية اللغوية لا تتحقق قيمتها الوظيفية إلا في ضوء وجودها الاجتماعي، خصوصا وأن اللسان أو الدليل اللساني لا يتشكل إلا في إطار التوافق الاجتماعي. ولعل هذا ما وقف عنده الفكر اللساني المغربي الحديث والمعاصر، في أفق تبين معالم النظرية البنيوية في كتابات اللسانيين المغاربة من زاوية التلقي أو التمثل الابستمولوجي الأكاديمي.

من جهة أخرى، يمكن القول إن البنيوية قد صارت منهجا قرائيا – نقديا حداثيا في باقي الحقول المعرفية والعلمية والفكرية، من قبيل الأدب والفن والفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس. وفي الأدب، على سبيل المثال، نلفي البنيوية قد اتسع نطاقها في مجال الدراسات

النقدية التي تستهدف الأعمال الفنية الإبداعية، من قبيل الشعر (دراسة المكونات الداخلية للقصائد الشعرية: الأغراض والموضوعات/ بناء القصيدة/ المعجم/الصور البيانية/الإيقاع/الأساليب،...إلخ)، والسرد الروائي أو القصصي أو السيري (الأحداث/الشخصيات/الأمكنة/الأزمنة/ صيغ وتقنيات السرد/الأساليب/اللغة،...إلخ)؛ في أفق رصد مكونات وخصوصيات تلك الأعمال لغويا وفنيا وجماليا وأسلوبيا.

وبالمقابل، قد تشكل الأعمال النقدية البنيوية موضوعا أو مادة للدراسة النقدية في إطار ما يسمى " نقد النقد"؛ بقدر ما تشكل النظرية البنيوية في حد ذاتها موضوعا للقراءة الابستمولوجية، من خلال محاولة كشف أصولها اللغوية والمعرفية والعلمية، ورصد حدودها المنهجية، ومعرفة أدوات وآليات اشتغالها، والوقوف على مفاهيمها ومصطلحاتها الإجرائية المعتمدة في الدراسة النقدية (من قبيل "النسق"، و"البنية"، و"النظام")، فضلا عن محاولة تعرّف إشكالاتها ومزالقها المنهجية (من قبيل التركيز على بنية النصوص الداخلية، وإغفال السياقات أو الظروف الخارجية التي تسهم في إنتاجها).

إذن، ما هو الأساس الفكري اللساني الذي تنهض عليه النظرية البنيوية السوسيرية الحديثة؟ وما هي ملامح التشكل المحايث للنسق اللغوي في بعده البنيوي الأدبي؟ وكيف تصور اللسانيون والنقاد الغربيون تلك النظرية؟ وكيف تلقى الفكر اللساني – الأدبي العربي المعاصر التمثلَ السوسيري للنسق اللغوي في منحاه البنيوي؟

1- البنيوية اللغوية السوسيرية في رحاب الفكر الابستمولوجي اللساني:

في معرض الإشارة إلى اهتمامات وانشغالات البنيوية، بغض النظر عن نوعها أو نمطها النسقي، يمكن القول بأنها تُعنى – تحديدا – بدراسة الظواهر اللغوية والإنسانية دراسة علمية ومنهجية صارمة، من خلال الكشف عن النظام الداخلي المحايث الذي ينبني عليه الخطاب اللغوي النسقي. ويتحقق هذا التصور من خلال رصد عناصر ومكونات ذلك الخطاب المنتظمة والمتعالقة، والتي تشكل ما يسمى **"البنية"**.

ففي عالم اللسانيات، يتم تحديد المستويات البنائية/البنيوية الآتية: المستوى الصوتي بجانبيه الصواتي (الفونولوجي) والأصواتي (الفونيتيكي)، والمستوى المعجمي، والمستوى الصرفي (المورفولوجي)، والمستوى التركيبي، ثم المستوى الدلالي؛ مما يعني أن الخطاب اللغوي (المكتوب أو الشفهي) يتشكل من كل ذلك، في إطار ما أسماه العالم اللساني **دي سوسير** ب**"النسق"**.

ولعل هذا يعني أن **دي سوسير** لم يستعمل، البتّة، كلمة "البنية"، وإنما استخدم كلمة " النسق". ذلك أن هذا الأخير يعتبر فضاء بنيويا منسجما ومتشاكلا يتكون – على شكل وحدات معجمية أو عبارات أو جمل أو متواليات لغوية – من مجموعة من العناصر المترابطة والمتعالقة فيما بينها بواسطة أدوات وآليات تركيبية ناظمة ذات تصميم هندسي – نحوي متناسق يتبلور صوريا أو منطقيا في الذهن، ويتحقق ماديا، طبعا، عن طريق الإنجاز الصوتي/اللفظي.

بحسب منطوق لسانيات النص، فإن تلك المتواليات اللغوية أو الجمل، والمترابطة فيما بينها ارتباطا نسقيا وعضويا، هي التي تشكل لنا ما يسمى " النص". في هذا الإطار، يقول الباحث محمد خطابي: " **مبدئيا، تشكل كل متتالية من الجمل نصا، شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات. وتتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو لاحقة** "[1].

هذا، وقد تفرعت عن البنيوية اللغوية/اللسانية، لاحقا، عدة بنيويات معرفية إنسانية، متخذةً اللغةَ منطلقا لها: كالبنيوية الشكلانية (من أبرز أعلامها: **رومان جاكبسون** و**فلاديمير بروب**)، والبنيوية السردية (من أبرز أعلامها: **رولان بارت**، و**جيرار جنيت**، و**تزيفيتان تودوروف**، و**جوليا كريستيفا**)، والبنيوية الأنتروبولوجية – الاجتماعية (**إدوارد سابير**، و**إرنست كاسيرر**، و**كلود ليفي ستراوس**، و**رالف لينتون**)، والبنيوية النفسية (من أبرز روادها: **جون بياجي**، و**جاك لاكان**، و**شارل مورون**)، والبنيوية السيميائية (**ألجيرداس جوليان كريماس**، و**أمبرطو إيكو**،

وجوزيف كورتيس، ورولان بارت، وعبد الكبير الخطيبي، وسعيد بنكراد)، والبنيوية الفلسفية (ميشال فوكو وجاك ديريدا وجيل دولوز ولويس ألتوسير)، والبنيوية التكوينية (لوسيان غولدمان وجورج لوكاتش)، فضلا عن البنيوية الشعرية–البلاغية (جون كوهن ويوري لوتمان ورولان بارت)، والبنيوية الأسلوبية (ميشال ريفاتير وبيير غيرو).

أما في مجال اللسانيات، فإنه يمكن تقسيم البنيوية – جغرافيا – إلى بنيوية أوربية وبنيوية أمريكية. وتتضمن البنيوية الأوربية كلا من مدرسة جنيف (فرديناند دو سوسير)، ومدرسة براغ (رومان جاكبسون)، ومدرسة كوبنهاغن (فيجو بروندال) التي تفرعت عنها المدرسة الكلوسيماتيكية (لويس هلمسليف). أما البنيوية الأمريكية، فيمكن الحديث عن اللسانيات الأنثروبولوجية (فرانز بواز وإدوارد سابير)، والمدرسة التوزيعية (بلومفيلد)، واللسانيات التوليدية التحويلية (نعوم تشومسكي)[2].

معلوم أن اللغة، في مفهومها الشائع، عبارة عن نسق أو بنية معرفية ملفوظة (صوتية أو مكتوبة) تمكن الإنسان، في إطار بعدها الوظيفي، من التعبير والتواصل داخل جماعة لغوية معينة. وهنا نستحضر التعريف الشهير الذي خصصه **ابن جني** للغة في كتابه الموسوم ب"الخصائص"، من خلال التأكيد على أنها " **أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**"[3]. ومن ثم، أمكن القول إن علم اللغة/اللسانيات، بحسب الباحث **محمود فهمي حجازي**، بات يختص بتبيان أوجه العلاقة بين اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية واستخدام الأفراد لهذه اللغة[4].

على الصعيد نفسه، يقول **أندري مارتيني** من خلال كتابه "مبادئ اللسانيات العامة": "**إن الخاصية الأساسية للغة، هي أن تصير أداة للتواصل؛ والوظيفة الرئيسية للأداة التي تمثلها اللغة، هي وظيفة الإبلاغ**"[5]. بقدر ما أكد الباحث اللساني الوظيفي **أحمد المتوكل**، في المضمار نفسه، على ذلك الطابع الوظيفي للغة، من خلال قوله: " **الوظيفة الأساسية للغة، هي وظيفة التواصل**"[6]، مشيرا إلى أن اللغة تستعمل أيضا لإقامة علاقات اجتماعية، من حيث إنها تساهم في لعب أدوار اجتماعية[7].

في معرض التشديد على المنحى التواصلي للغة، وعلى الفرق الجوهري بين هذه الأخيرة و"اللسان"، نلفي **دي سوسير** يقول:" **اللغة ظاهرة إنسانية تنتج من الملكة اللغوية، وهي قدرة فطرية خاصة بالإنسان تمكنه من التواصل بواسطة نظام من العلامات والرموز. أما اللسان، فهو الجزء المتحقق من اللغة بمعناها الواسع، وهو اجتماعي وعرفي ومكتسب**"[8].

وفي ضوء التأكيد على أن "اللسان" هو العنصر المتحقق من اللغة، بما هو علامة أو نسق اجتماعي مكتسب ومتفق عليه داخل جماعة لغوية معينة، نلفي الباحث **مصطفى غلفان** ينبري ليقول كلمته على النحو الآتي: "**اللسان، بحسب دي سوسير، مجموعة من العلامات العرفية والاصطلاحية التي تم التوافق حولها، ليستعملها أفراد المجتمع للتعبير عن حاجاتهم اليومية العامة والخاصة. إن اللسان مؤسسة اجتماعية، وهو نتاج ما هو جمعي، ولا دخل للفرد المتكلم فيه؛ إنه لا يخلقه ولا يغيره، وإنما يأخذه قسرا عن الجماعة التي يعيش فيها، إنه يفرض عليه اجتماعيا. ويرى سوسير أن اللسان كنز مستودع داخل عقول الأفراد الذين يتكلمون لسانا واحدا. ويظهر هذا الكنز باستعمال الأفراد له**"[9].

من هذا المنطلق، فقد أشار **فرديناند دي سوسير** إلى مسألة اعتباطية ما يسمى "الدليل اللساني"، والذي يقوم على العلاقة العُرفية–الاصطلاحية بين الدال والمدلول اللذين يشكلان عملة واحدة. وتتشكل ملامح تلك العلاقة، من خلال اختيار جماعي لمصطلح صوتي معين (يسمى "دالا")، من أجل الدلالة على شيء أو مفهوم ما (يسمى "مدلولا")، والذي يصبح متفقا عليه في آخر المطاف. على أن المصطلح قد يكون، أحيانا، محدود الاستعمال؛ بحكم أنه يمكن الاستغناء عنه في أي لحظة، بحسب متغيرات وتحولات العصر. ومن ثم، فقد تتولد إمكانية الاستعاضة عن ذلك المصطلح/الدال (الصوتي) بمصطلح آخر يتوافق والمستجدات اللغوية؛ من منطلق أن اللغة في تحول وتطور دائمين.

وفي السياق نفسه، يقول الناقد **جون ستروك**: " **ومن الفرضيات الأساسية في نظرية اللغة عند سوسير، أن العلامة شيء "اعتباطي". وهو كذلك من ناحيتين اثنتين: فالدال شيء اعتباطي؛ لأنه ليست هناك من علاقة طبيعية بينه وبين ما يدل عليه (وهو غير المدلول في**

هذه الحالة)، بل هناك علاقة يقبلها الناس بحكم التقليد أو العرف. إذ ليس هناك خاصية تشترك بها كل الأشجار(Trees) مثلا بحيث يقتضي المنطق أو الضرورة أن ندعوها "أشجارا " (["Trees" بالانجليزية، و" Arbres" بالفرنسية، و"أشجارا" باللغة العربية، و"Arboles" بالاسبانية، و"Alberi" بالإيطالية، و"BÄUME" بالألمانية، وهكذا دواليك]). لكن هذا ما ندعوها به، لأننا اتفقنا على ذلك. أما الفرنسيون، فيدعونها " Arbres ". لكن اللغة تتصف بالاعتباطية على مستوى المدلول أيضا، لأن كل لغة قومية تقسم بطرق مختلفة كل ما يمكن أن يعبر عنه بكلمات كما يتضح لكل من يمارس الترجمة من لغة إلى أخرى. فهذه اللغة تضم مفاهيم لا تضمها تلك. والنتيجة البالغة الأهمية التي يستخلصها سوسير من هذه الاعتباطية المزدوجة، هي أن اللغة ليست نظاما من الأمور الجوهرية الثابتة، بل من الأشكال غير المستقرة. إنها نظام من العلاقات بين الوحدات التي تشكلها، وهذه الوحدات ذاتها تتشكل هي الأخرى من الاختلافات التي تميزها عن سواها من الوحدات التي لها بها علاقة. وهذه الوحدات لا يمكن أن يقال إن لها وجودا بذاتها، بل تعتمد في هويتها على أندادها"[10].

كما يضيف الناقد قائلا: " فالمحل الذي تحتله وحدة ما، سواء أكانت صوتية أم معنوية، في النظام اللغوي، هو الذي يحدد قيمتها. وهذه القيم تتغير، لأنه ليس هناك ما يمسك بها ويثبتها. والنظام اعتباطي بالنسبة للطبيعة، وما هو اعتباطي قد يتغير. لقد كانت الخلاصة الشهيرة التي وضعها سوسير لهذا الاكتشاف الجوهري، هو أن اللغة شكل وليست جوهرا. فالبنيوية تدرس العلاقات القائمة بين عناصر في نظام يشترط كل منها وجود الآخر، وليس جواهر كل منها مستقل بذاته. فليس هناك ما هو جوهري أو مستقل بذاته في أي كلمة من الكلمات"[11].

وفي الخضم نفسه، يقول جون بياجه: "وما يؤكد الطابع التزامني للبنيوية السوسيرية، هو التشديد على المنحى الاعتباطي للعلامة اللفظية او اللغوية، باعتبارها علامة متواضع أو متفق عليها، ولا تنطوي على علاقة جوهرية تلازمية (داخلية) وثابتة مع دلالتها، مما يعني أن هناك علاقة اعتباطية بين الدال والمدلول"[12].

في معرض الإشارة إلى مقومات الدليل اللساني (القائم على وجهي الدال والمدلول)، وكذا إلى الطابع الاعتباطي الذي ينبني عليه هذا الدليل، يقول الباحث محمد مساعدي: " اللسان نسق من العلامات (الدلائل)، والعلامة توحيد لصورة سمعية تسمى "الدال" وتصور ذهني يسمى "المدلول". فالصورة السمعية ليست هي المتوالية الصوتية، ولكن البصمة النفسية التي تطبعها في أذهان المتكلمين والمستمعين. والتصور الذهني ليس هو الشيء الخارجي، ولكن الصورة المجردة التي نتمثلها (فكلمة أسد لا تزأر، وكلمة كلب لا تعض). والعلاقة بين الدال والمدلول قائمة على مبدأ الاعتباطية؛ أي أنها علاقة غير معللة، بل قائمة على التواضع والاصطلاح. وهذا معناه، أن الدال لا تربطه أي علاقة سببية مع المدلول، ولكن الناس تعاقدوا على هذه الدوال تعاقدا ضمنيا، واتفقوا على مدلولاتها، فأصبحت من الأعراف الموروثة. إلا أن هذه العلامات المحكومة بمبدأ الاعتباطية سرعان ما تصبح، مع مرور الزمن، مفروضة على الفرد، لأنها من وضع الجماعة، لأنها نسق مبني ويبنى على الدوام بمساهمة الجميع. فالاعتباطية على هذا الأساس، تحفظ اللسان من إرادة التغيير الفردي، وتسوغ (تبرر) تعدد الألسن. كما أنها تسوغ اختلاف هذه الألسن في تمثلها للعالم الخارجي وإدراكها لمحتوياته، وقد يترتب عن هذا الاختلاف من صعوبات في الترجمة، وخصوصا الترجمة الأدبية"[13].

وإذا كان الكلام لا يعدو أن يكون فعلا فرديا، فإن اللسان – باعتباره جزءا محددا من اللغة – يُنظر إليه على أنه ممارسة أو نشاط اجتماعي؛ بحيث أنه يسبق الفرد في الوجود، من حيث إنه مؤسسة قائمة الذات. وهذا يعني أن الإنسان يولد ويلفي أمامه نسقا لغويا جاهزا داخل العشيرة اللغوية التي ينتمي إليها، والذي يكون مطالبا باكتساب ذلك النسق عبر التواصل والتفاعل.

في هذا الصدد، يقول **فرديناند دي سوسير**: " **فيما يخصنا، فإننا نفرق بين اللسان واللغة؛ فليس اللسان إلا جزءا محددا من اللغة، وهو جزء أساسي لا شك فيه. وبهذا الاعتبار يكون اللسان في ذات الوقت إنتاجا مجتمعيا حادثا عن ملكة اللغة، وعن أنواع التواطؤ والاتفاقات الضرورية التي أقرها المجتمع وسنّها لكي تتأتى ممارسة هذه الملكة عند الأفراد. فإن نظرنا إلى اللغة في شموليتها وكليتها نجدها متعددة الصور، متباينة الأجناس؛ وكما أنها تقع على حدود أطراف ميادين علوم عديدة، فزيائية، وفيزيولوجية وسيكولوجية في ذات الوقت، فإنها تقع أيضا على حدود ميدان الفرد وميدان المجتمع**"[14].

وإذا كانت "اللغة" تعتبر ملكة أو معرفة ذهنية – بشرية/إنسانية كلية مشتركة بين البشر، فإن اللسان يعتبر جزءا من اللغة، والذي يعد بمثابة مؤسسة اجتماعية/مجتمعية ناتجة عن التواضع أو التوافق الاجتماعي، بقدر ما يعتبر نظاما خاصا بكل عشيرة لغوية معينة، والذي يعد أداة فعلية للتواصل بين أفراد هذه العشيرة؛ وذلك بخلاف " الكلام" الذي يعتبر نشاطا فرديا يقوم على الذكاء والإرادة.

في هذا الصدد، يقول **دي سوسير**: " **لكن ما هو اللسان؟ فيما يخصنا، فإننا نميز بينه وبين اللغة. فاللسان ليس سوى جزء محدد منها، جزء أساسي، وهذا صحيح، وهو في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة لغوية ومجموعة التواضعات الضرورية التي يتبناها الكيان الاجتماعي حتى يتأتى للأفراد ممارسة هذه الملكة**"[15].

كما تعد اللغة ظاهرة شمولية، لكونها توجد لدى الأفراد في كل زمان ومكان، بغض النظر عن الاختلافات والتمايزات العرقية أو الاعتبارات الحضارية الخاصة[16]. في هذا الإطار، فقد أكد **فرديناند دي سوسير**، من خلال كتابه **"دروس في الألسنية العامة"**، على أن اللغة عبارة عن نسق أو نظام من العلامات والدلائل، والذي يتم بواسطته التعبير عن الفكر البشري. وفي هذا الصدد، يقول **سوسير**: **"إن اللغة نسق من العلامات (الدلائل) يعبر عما للإنسان من أفكار، وهي في هذا شبيهة بالكتابة وبألفبائية الصم والبكم، وبالطقوس الرمزية وصور (أشكال) آداب السلوك وبالإشارات العسكرية أو الحربية، وغيرها. إلا أن اللغة تعد أهم وأرقى هذه الأنساق جميعها"**[17].

من جهته، يقول **جون بياجه**: **"اللغة عبارة عن مؤسسة جماعية ذات قواعد تُفرض على الأفراد، والتي تنتقل من جيل إلى جيل. وكل كلمة تدل على مفهوم يشكل دلالتها. كما أن التركيب والدلالة يتضمنان قواعد يخضع لها الفكر الفردي نفسه عندما يتطلع إلى التعبير عن ذاته أو عن رأيه إزاء الغير"**[18].

في إطار تحديد الفروقات الدقيقة بين اللغة واللسان والكلام، نستحضر قول الباحث **محمد مساعدي** الآتي:" **الكلام يتعلق بالإنجاز الفردي، وهو خاضع لسلطة الفرد، ويتغير بتغير حالاته (غضب، انفعال، فرح)، ووضعه الاجتماعي (عبد، سيد) وانتمائه الجغرافي (تعدد اللهجات). أما اللغة، فهي متنافرة الوقائع وغير متجانسة/مترابطة، ومستعصية على التصنيف. واللسان، بحسب دي سوسير، هو منتوج اجتماعي لملكة اللغة، وجملة من التعاقدات التي تم تبنيها من قبل المجتمع لكي تتيح للأفراد استثمار هذه الملكة**[19]. **فاللغة حسب رولان بارت متنافرة الوقائع، لأنها مستعصية على التصنيف، ولا يمكن إبرازها كوحدة، ما دامت تجمع في الآن نفسه بين ما هو فيزيائي وفيزيولوجي ونفسي، وكذا بين ما هو فردي واجتماعي؛ إنها ملكة أو قدرة مشتركة بين جميع البشر. واللسان مؤسسة اجتماعية قائمة على مبدأ التعاقد ونسق من القيم، ومشترك بين الأفراد الناطقين به**"[20].

في السياق نفسه، يقول الناقد **صلاح فضل**: " **فليست اللغة، حسب دي سوسير، سوى جزء معين من الكلام وإن كانت أساسه الجوهري، بقدر ما تعد حصيلة اجتماعية لملكة فردية هي ملكة الكلام. كما تعد مجموعة من المصطلحات الضرورية التي تتخذها هيئة المجتمع بأكمله لإتاحة الفرصة أمام الأفراد لممارسة ملكاتهم. فالكلام متعدد الأشكال، ومتنافر المسالك، ومختلف الصيغ، تتنازع دراسته مجالات متعددة من طبيعية وعضوية ونفسية، وينتمي إلى الدائرة الفردية والاجتماعية معا. أما اللغة، فهي كل مستقل في ذاته، قابل للتصنيف. تعد اللغة إذن نظاما من الرموز التي تعبر عن أفكار، بقدر ما تعد مختلف عمليات التنفيذ الكلامية. فاللغة ضرورية كي يصبح**

الكلام ملموسا وتترتب عليه جميع نتائجه، كما أن الكلام ضروري كي تقوم اللغة"[21]. وبشأن الكلام، يقول **صلاح فضل** أيضا: **"إن الكلام عمل فردي، آني، مختلف، مشتت، يقع في الزمن، ومتغير؛ بينما اللغة نموذج جماعي ذهني لا يبرز على سطح الحياة، وهو الذي يحكم عمليات الكلام، ويمثل مرجعيته التي يحتكم إليها"**[22].

وفي السياق نفسه، يقول الباحث **سعد البازعي**: **" تبقى لحظة الكشف عند سوسير، هي تمييزه بين ثلاثة مفاهيم للغة: اللغة بشكل عام (Language) (أي ما هو طبيعي في الإنسان، أو ملكة الإنسان وقدرته على خلق الإشارات والعلامات واختراعها، وكأنها إمكانية كامنة بالقوة، وتوجد خارج النظام اللغوي وأجهزته وتهيّئ له صنع اللغة التي تتحدثها حقيقة مجموعة من البشر)، ثم اللغة كنظام قائم (أي اللسان Langue)، مثل اللغة العربية أو اللغة الفرنسية، ثم الحدث اللغوي الفردي (أي الكلام Parole)، الذي يمارسه متكلم لغة ما. فاللغة كنظام، هي التي تتحكم في تحديد علاقة الملفوظات ومواقعها حتى يتم إدراكها. ولهذا فاللغة كنظام هي مجموعة القواعد والقوانين المحدودة التي تهيّئ حدوث الممارسة الفعلية لعملية القول (الكلام)، وتنظمها وتحددها، حتى تجعلها قابلة للإدراك. ولهذا يتحدد معنى الكلمة (الإشارة/العلامة) في جملة ما من موقعها المكاني الذي تحتله أفقيا في الجملة وعلاقاتها بما قبلها وما بعدها؛ وكذلك من السمات العمودية للكلمة (مجموعة البدائل أو الأضداد أو المترادفات التي من شأنها أن تحل محلها)"**[23].

في المضمار نفسه، يذهب **عبد الله الغذامي** إلى أن منشأ البنيوية هو اللسانيات. ويرى أن اللغة بحسب المنزع البنيوي السويسري عبارة عن نظام من الإشارات أو العلامات (...). كما أن الإشارة أو العلامة ذات طبيعة اعتباطية، والتي تقوم على التواطؤ المعرفي[24]؛ بقدر ما هي نظام من الاختلافات، ومخزون ذهني تمتلكه الجماعة. أما الكلام (الخطاب)، فإنه يعتبر أحد إفرازات ذلك المخزون، حيث يتم اختيار ما هو مناسب منه للتعبير عن فكرة معينة أو رسالة خاصة[25]. ويرى **الغذامي**، أيضا، أن **دي سوسير** قد درس مجموعة من الثنائيات، من قبيل: اللغة والكلام، والدياكرونية والسانكرونية، والتوليف (محور التركيب) والاختيار (محور الإبدال)، والدال والمدلول[26].

من جانبه، يقول الناقد **رامان سلدن**: **"قام دي سوسير بتقديم تمييز أساسي بين ما أسماه " اللغة "(Langue) وما أسماه "الكلام " (Parole)؛ أي بين نسق اللغة الذي هو سابق في وجوده على استخدام الكلمات (Mots)، والممارسة الفعلية التي هي تلفظ فردي. أما اللغة، فهي الجانب الاجتماعي أو النسق المشترك الذي نعول عليه (لا شعوريا) بوصفنا متكلمين. والكلام، هو التحقق الفردي لذاك النسق (Système) في الحالات الفعلية من اللغة (...)""**[27].

وفي معرض الحديث عن ثنائية الدليل اللساني القائم على "الدال" و"المدلول"، يقول **سلدن**: **" فالكلمات ليست رموزا (Codes) تتجاوب مع ما تشير إليه (من منطلق أن اللغة، ههنا، كومة من الكلمات المتراكمة التي تشير إلى الأشياء في العالم)، بل علامات (Signes) مركبة من طرفين/وجهين متصلين**[28]. **أما الطرف الأول، فهو إشارة (Indice) – مكتوبة أو منطوقة – تتجسد (صوتيا أو حرفيا) عبر "الدال" (Signifiant)؛ بينما يتجسد الطرف الثاني على شكل "مدلول" (Signifié)، وهو المفهوم/التصور الذي نفهمه/نلحظه من هذه الإشارة**[29]. **واللغة نسق من أنساق متعددة للعلامة. والعلم الذي يدرس هذه الأنساق، هو علم العلامة (السيميوطيقا أو السيميولوجيا)"**[30].

أما بشأن الناقد **جون ستروك**، فإنه يقول في السياق نفسه: **"كذلك أدخل سوسير زوجين آخرين من المصطلحات المتقابلة التي لها أهمية كبرى. فقد ميز أولا في دراسته للغة، بين اللغة والكلام. فاللغة، هي النظام النظري للغة من اللغات أو بنيتها التي هي مجموعة القواعد التي ينبغي على متكلمي تلك اللغة أن يلتزموا بها إذا أرادوا الاتصال فيما بينهم. أما الكلام، فهو الاستخدام اليومي لذلك النظام من قبل المتكلمين الأفراد (...). وقد كانت مهمة عالم اللغة الحقة من وجهة نظر سوسير هي أن يدرس اللغة لا الكلام؛ لأن دراسته للغة، هي التي تمكنه من فهم المبادئ التي تقوم عليها وظائف اللغة عند التطبيق"**[31].

في إطار التعريف باللغة بمفهومها النسقي، وفي إطار علاقتها بالكلام، يقول الباحث **وليد قصّاب**: **"النسق هو مجموعة القوانين والقواعد العامة التي تحكم الكلام الفردي، وتمكنه من أن يكون ذا دلالة، ومن دون هذا النسق يصبح الكلام أصواتا بلا دلالة ولا معنى. وبناء اللغة يتمثل في العلاقات بين الكلمات، أي في النظم. فاللغة كل منظم من العناصر لا يمكن دراسته إلا من حيث كونه يعمل مجموعة، ولا يكون لعناصر التنظيم أية دلالة في حد ذاتها، بل تقوم دلالتها فقط عندما يرتبط بعضها ببعض. فاللغة إذن، شكل، وليست مادة، وهي مجموعة علاقات، وليست مفردات محددة المعاني. ومعنى الكلمة لا يتحدد إلا بعلاقتها بباقي الكلمات الأخرى. فما يمثل بناء اللغة أو نظامها، هو العلاقات بين الكلمات، حيث يتم الربط بين الوحدات اللغوية المفردة داخل نسق، هو الجملة الكاملة المفيدة، أو مجموعة من الجمل تمثل الأنساق الصغرى، وتكون، في اتحادها، نسقا أكبر، هو النص. وهذا ما يسمى بالنظام اللغوي**[32]. **فاللغة هي نظام أو نسق، وهي القواعد التي يتشكل على أساسها الكلام، وهي نظام معياري ثابت، وهي نشاط جماعي يتعالى على إرادة الفرد، ونظامها موجود في دماغ كل واحد من أفراد مستعملي هذه اللغة، وهو الذي يسمح له باستعمالها وفهمها**[33]. **أما الكلام، فهو نشاط فردي أو استعمال فردي للغة، ولكنه صورة ناقصة. فاللغة تمد الكلام بالمادة الأولية، ولكن الكلام هو الذي يهب اللغة الحيوية أو الحركة والحياة**[34]. **فاللغة التي هي نظام، تتكون من علامات. وتتألف العلامة اللغوية من اتحاد عنصرين، هما الدال والمدلول. والدال، هو الصورة الصوتية أو الكتابية للكلم؛ والمدلول، هو المفهوم من هذه الكلمة. والعلاقة بين هذين العنصرين، هي علاقة جزافية أو اعتباطية"**[35].

اللافت أن **فرديناند دي سوسير**، هو من اقترح تسمية "السيميولوجيا" على العلم الذي يدرس العلامات، سواء اللغوية منها أو غير اللغوية. بقدر ما نلحظ أن **سوسير** قد جعل اللسانيات جزءا من ذلك العلم. وهذا ما يتبدى من خلال قوله: **" وإذن، فإنه من الممكن أن نتصور علما يدرس حياة الدلائل(العلامات) في صلب الحياة الاجتماعية. وقد يكون قسما من علم النفس الاجتماعي، وبالتالي قسما من علم النفس العام. ونقترح تسميته بالسيميولوجيا Sémiologie، أي علم الدلائل(العلامات)، وهي كلمة مشتقة من اليونانية سيميون séméon بمعنى الدليل (علامة). ولعله سيمكننا من أن نعرف ممّ تتكون الدلائل والقوانين التي تسيرها. وليست الألسنية سوى قسم من هذا العلم العام. والقوانين التي سيكشف عنها علم الدلائل سيكون تطبيقها على الألسنية ممكنا. ونحن لا نأخذ بعين الاعتبار سوى أمر واحد، فلئن أمكننا لأول مرة أن نقر للألسنية مكانا ضمن سائر العلوم فذلك لأننا الحقناها بعلم الدلائل"**[36].

باستحضار واقعة الكلام، يمكن الإشارة إلى حدث الدورة الكلامية، الذي أرساه **دي سوسير** في إطار اللسانيات البنيوية، والذي يتولد عنه، بالضرورة، حدث التواصل. وهنا يمكن أن نسجل أن سيرورة هذا الأخير تتكشف وفق عملية ديناميكية تنهض على مجموعة من العناصر التكوينية والوظيفية، حيث يكون الغرض هو تحقيق التواصل. ومن تلك العناصر المتداخلة، نجد العنصر الذهني–النفسي الذي يتشكل في الدماغ البشري لدى المخاطب/السامع والمتكلم على حد سواء، حيث يتولد التمثل أو التصور الفكري (تشكل الصور الذهنية)، والعنصر الفيزيائي الذي يتحقق عبر الموجات الصوتية التي تنقل الرسائل التواصلية بواسطة عضو اللسان، والتي يتلقفها المخاطب على شكل صور سمعية عن طريق السمع، حيث يتدخل هنا العنصر الفيزيولوجي (استخدام الأذن).

وبهذا، أمكننا أن نشدد على أننا إزاء دورة كلامية محكمة، حيث يكون المتكلم هو الفاعل الرئيس في هذه الدورة؛ وذلك من خلال مقوماته الذهنية–النفسية (تكوين الصورة الذهنية المزمع نقلها إلى المخاطب) والفيزيولوجية (التكلم أو النطق بواسطة اللسان) والفيزيائية (إصدار ملفوظات أو منطوقات تكون على شكل ذبذبات أو موجات صوتية).

في هذا المضمار، يقول الدكتور **حنون مبارك**: **"يشترط الفعل الكلامي وجود شخصين على الأقل. والدماغ هو نقطة انطلاق هذه الدورة بالنسبة لأحد الشخصين؛ إذ تترابط وقائع الذهن(التصورات) بتمثيلات الدلائل اللسانية أو الصورة السمعية التي تستخدم للتعبير عن التصورات، والتصور المعطى يثير في الذهن صورة سمعية مناسبة. وهذه الظاهرة، ظاهرة ذهنية في شموليتها تعقبها عملية**

فيزيولوجية؛ إذ ينقل الدماغ إلى أعضاء النطق حافزا ملازما للصورة، ثم تنتشر الموجات الصوتية من فم المتكلم إلى أذن السامع، وهذه العملية عملية فيزيائية خالصة. وتمتد دورة الكلام بالنسبة للمستمع وفق نظام معكوس: من الأذن إلى الدماغ، أي نقل فيزيولوجي للصورة السمعية، ويتكون في الدماغ ترابط ذهني بين هذه الصورة والتصور المناسب. من الواضح إذن، أن دورة الكلام تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي: القسم الفيزيائي، ويتعلق بالموجات الصوتية؛ والقسم الفيزيولوجي، ويشمل التصويت والسمع معا؛ ثم القسم النفسي، وهو عبارة عن الصور الكلامية والتصورات. ولا بد من الإشارة إلى أن الصور الكلامية ليست الصوت، لأنها ذات طبيعة ذهنية كما هو الشأن بالنسبة للتصور المرتبط بها"[37].

في الخضم نفسه، يقول الباحث **عمر أوكان**: " اهتم **دي سوسير، في كتابه " محاضرات في اللسانيات العامة"، بالتواصل. وتتم دورة الكلام لديه بين متحاورين اثنين، حيث إن الحد الأدنى للتواصل، يتطلب وجود شخصين اثنين على الأقل (أحدهما متكلم، والآخر مخاطَب/مستمع). وتكون نقطة الانطلاق هي دماغ المتكلم، حيث توجد ظواهر الشعور التي يسميها دي سوسير تصورات (صور ذهنية أو مفاهيم)، والتي تكون مترابطة مع تمثلات الأدلة اللسانية أو الصور الإصغائية المستعمَلة للتعبير عنها. فالتصور يثير في الدماغ صورة إصغائية مطابقة له، وبعد ذلك ينقل الدماغ إلى أعضاء شحنة مترابطة بالصورة الإصغائية، حيث إثرها تنطلق الموجات الصوتية من مخ المتكلم إلى أذن المخاطَب؛ ثم تمتد دورة الكلام في الشخص المخاطَب/المستمع، منطلقة من الأذن، ومنتهية إلى الدماغ حيث الترابطُ بين الصورة الإصغائية والتصور. وتحتوي دورة الكلام هذه، على أجزاء فيزيائية (التموجات الصوتية المرتبطة بالجانب العضوي المتعلق بالتصويت والاستماع)، وأجزاء نفسية (الصور اللفظية والتصورات)"**[38].

كما يضيف الباحث قائلا: " **ويهتم سوسير في عملية التواصل بثلاثة عناصر/سيرورات فقط، هي: سيرورة نفسية/عنصر نفسي يتجلى في الصورة الإصغائية (أو اللفظية) والتصورات (أو المفاهيم)، وسيرورة فيزيائية تتمثل في الموجات الصوتية المنقولة عبر قناة الهواء. وهناك أخيرا سيرورة عضوية تظهر في التصويت والاستماع؛ أي في أعضاء النطق والسمع"**[39].

من جهة أخرى، فقد أشار **دي سوسير**، في كتابه " محاضرات في علم اللغة العام"، إلى ثنائية جدلية أخرى، على غرار الثنائيات السابقة (ثنائية الدال والمدلول، وثنائية اللغة واللسان، وثنائية اللغة والكلام، وثنائية " اللسانيات الداخلية" و"اللسانيات الخارجية")، ألا وهي ثنائية " الدراسة السانكرونية/التزمنية والدراسة الدياكرونية/التطورية". ذلك أن الدراسة الأولى تُعنى بمقاربة أو وصف الظاهرة اللغوية في منحاها الداخلي أو البنيوي، بمعزل عن سيرورتها التاريخية، من خلال الوقوف على مكوناتها وعناصرها وخصائصها البنائية، بهدف كشف العلائق القائمة فيما بينها، ورصد القوانين أو الأنساق الداخلية التي تحكمها؛ فيما تُعنى الدراسة الثانية برصد مظاهر تطور الظاهرة اللغوية عبر الزمن أو التاريخ، من قبيل كشف معاني ودلالات كلمة معينة في كل حقبة زمنية، بقدر وصف التغيرات الصوتية والصرفية التي تطرأ عليها عبر التاريخ.

وفي هذا السياق، يقول **جون بياجه**: " **برزت البنيوية لما بيّن سوسير أن السيرورات التكوينية للغة لا تقوم على الاتجاه الدياكروني، وإنما على المنحى السانكروني، لأن تاريخ كلمة معينة قد يحيل على دلالة ما لم يعد لها وجود في الوقت الحاضر (دلالات الكلمات تتطور وتتغير عبر الزمن). وبخلاف التاريخ، هناك النسق الذي تم استخدامه بدل مصطلح بنية، والذي يحتوي على قوانين أو قواعد التوازن ذات الطابع التزامني؛ مما يدل على أن البنيوية ذات توجه سانكروني بالأساس، بخلاف المنحى الدياكروني الذي كان معتمدا في النحو المقارن في القرن التاسع عشر، وكذا بخلاف النحو التوليدي"**[40].

في النطاق نفسه، يقول **جون ستروك**: "**هناك تمييز سوسيري آخر، وهو التمييز بين محوري البحث/ المحور المتزامن (السانكروني أو التزمني/الآني) والمحور المتتابع (الدياكروني أو التطوري/التاريخي). فمن الممكن أن ندرس اللغة حسب محورين مختلفين تمام الاختلاف: إذ يمكننا أن ندرسها باعتبارها نظاما يؤدي وظيفته في لحظة من اللحظات أو باعتبارها مؤسسة تطورت عبر الزمن. وكان سوسير نفسه يحبذ دراسة اللغة بوصفها ظاهرة متزامنة، في مقابل الدراسات التي كان يقوم بها سابقوه من لغويي القرن التاسع عشر، وهي الدراسات التي**

تتناول اللغة باعتبارها ظاهرة متتابعة. فقد كان هؤلاء اللغويون مهتمين بتاريخ كل لغة على حدة، بأصول مفرداتها، وبما طرأ على أصواتها من تغير وما شابه ذلك، ولم يتوقفوا – لحظةً/برهة – ليكتشفوا البنية الكلية لأي لغة من اللغات، وذلك عن طريق إيقافها عند لحظة من لحظات للنظر في المبادئ التي تعمل بموجبها من أجل فهمها بشكل أسهل. وهكذا أدخلت اللغويات البنيوية أو التي تدرس اللغة باعتبارها ظاهرة متزامنة تحولا ثوريا في المنظور (...). والبنيوية برمتها ذات نظرة متزامنة بالضرورة؛ فهي تعنى بدراسة النظم أو البنى التي أنتجتها، على أمل تفسير عملها الراهن"[41].

من جهته، يقول **صلاح فضل**: **" أما الثنائية الثانية التي كان لها أهمية كبيرة في تحديد توجه الفكر اللغوي البنيوي، وهي التي أقامها دي سوسير للتمييز ما بين محورين: محور تاريخي تطوري من ناحية يرتكز على دراسة الظواهر في مسارها وصيرورتها في الزمن وتحولاتها المختلفة، ومحور تزامني وصفي يعنى بتحليل نظام الظواهر في لحظة زمنية معينة بغض النظر عن تاريخها السابق وتطورها اللاحق (الدراسات الوصفية والدراسات التاريخية)"**[42].

وبحسب الباحث **عمر محمد الطالب**، فإن **دي سوسير** كان يُؤثر الدراسة السانكرونية باعتبارها أساس الدراسة البنيوية، والتي تتجلى من خلال عملية الوصف المحايث والآني للبنى أو الظواهر اللغوية، بمعزل عن الدراسة التاريخية – التطورية، ولئن كان دي سوسير قد أقر بأهمية هذه الأخيرة. وهنا يقول الباحث: **"وتنظر البنيوية إلى البنية نظرة سكونية وليست تطورية، على الرغم من إقرارها بتطور البنيات مع مرور الزمن، ويعني القول بسكونية البنية، عزلها عن الذات الفاعلة والتاريخ"**[43].

في الخضم نفسه، يقول الباحث **محمد المساعدي**: **" انصب اهتمام دي سوسير على الدراسة التزامنية أو السانكرونية للسان؛ لأن هذا الأخير عبارة عن نسق من القيم شبيه بلعبة الشطرنج، حيث لا تكتسب كل قطعة قيمتها في ذاتها، وإنما تكتسبها من خلال الموقع الذي تشغله في الرقعة، وكذا من خلال شبكة العلاقات التي تنسجها مع باقي القطع. ويترتب عن ذلك أن أي تغيير في مكان أي قطعة يؤدي بالضرورة إلى تغيير يلحق الكل. إن تصور اللسان وفق هذه الطريقة يعني أن قيمة الكلمة داخل الجملة لا تستمدها من ذاتها، وإنما من المكان الذي تشغله، ومن العلاقات التي تربطها بمختلف مكونات الجملة. فكل تغيير في وضعية الكلمة أو تبديل لموقعها سينعكس بالضرورة على قيمتها. إن هذا المبدأ المتمثل في تحديد قيمة الجزء من خلال علاقته بمختلف الأجزاء المشكلة للكل، قد أدى إلى التركيز على العلاقات القائمة بين الأشياء بدل البحث في الأشياء ذاتها"**[44].

من جانبه، يذهب الباحث **سعد البازعي** إلى أن بنيوية **دي سوسير** تدرس الظاهرة اللغوية إما دراسة تزامنية، من منطلق أنها جزء واحد من نظام أو نسق يتزامن مع نفسه، أو دراستها من منطلق أنها جزء من سلسلة تاريخية نتجت أو عكست غيرها من الظواهر التي ترتبط بها[45]. وهنا يقول الناقد: **"ففي الدراسة التزامنية الآنية، يقوم المرء بدراسة الحالة اللغوية بكاملها في لحظة زمانية محددة، بينما في المقاربة التاريخية يقوم المرء بدراسة جزء معين ومخصوص عبر مدى زماني ما. ولهذا فالدراسة التزامنية هي التي تعنى بالنظام اللغوي (البنية) ككل، وليس بالجزء فقط"**[46].

ومن جهتها، تذهب الناقدة **يمنى العيد** إلى أن اللغة هي أساس التواصل الاجتماعي، والتي تقوم على النظام والثبات والعلاقات النسقية؛ بينما بعتبر الكلام نشاطا فرديا[47]. كما أن العلامة في اللغة، بحسب الناقدة، عبارة عن عنصر تتحدد قيمته بموقع وجوده في منظومة العلاقات (كما هو الحال في لعبة الشطرنج)[48]. ومن جهة أخرى، فقد أشارت يمنى العيد إلى مفهومين لسانيين يشكلان ثنائية لغوية تنهض عليها البنيوية، وهما " التزامن" و"التعاقب":

- **" التزامن: هو زمن حركة العناصر في ما بينها في البنية. تتحرك العناصر في زمن واحد، هو زمن نظامها. ويفترض التزامن إذا بنية مكونية، مبلورة النسق. بنية تعمل بقوانين لها. وهي في خصائصها هذه، قابلة للعزل، ولكشف نظامها ولكشف قوانين هذا النظام وحركة تلك العناصر المتعايشة في هذا البنية وفقا لهذا النظام.**

- **التعاقب: لا نستطيع أن نفهم مفهوم التعاقب إلا في ضوء مفهوم التزامن. والتعاقب هو من التزامن، زمن تخلخل البنية، زمن تهدم العنصر، وهو بذلك انفتاح البنية على الزمن. ويعني التعاقب (بخلاف المفهوم الذي يقول بأن التعاقب يعني زمن التطور والانتقال من بنية إلى بنية، من نسق إلى نسق، من نظام إلى نظام) استمرار البنية نفسها التي تتعرض، بسبب تهدم عنصر من عناصرها، إلى خلل، ثم لا تلبث هذه البنية نفسها أن تستعيد، كما أشرنا، نظامها لتستمر به بعد دخول العنصر البديل فيها. فالبنية هذه إذا، لا تتغير ككل، والتعاقب لا يعني زمن هذا التغير الكلي"[49].**

وعلى نفس المنوال، يذهب الباحث **محمد المساعدي** إلى أن واقع " **وصف حالة اللسان، يقتضي الوقوف عند مختلف العلاقات القائمة بين العناصر المشكلة للكل، والتي تحدد مفهوم القيمة. وذلك لأن الدلائل/ العلامات لا تشتغل بقيمتها الداخلية، وإنما تشتغل باعتبار موقعها النسبي. وقيمة كل عنصر وعلاقته بمختلف العناصر، يمكن تحديدها أفقيا وعموديا وفق محورين:**

- **محور التركيب: ذو بعد أفقي، يستند على مبدأ خطية الدال الخاضع للامتداد الزمني؛ أي أنه لا ينظر إلى الكلمات في ذاتها، وإنما يركز على تحديد موقع الكلمة في السياق الذي وردت فيه من خلال العلاقات التي تنسجها بباقي الكلمات التي تجاورها. هذه العلاقات يحكمها مبدأ التتابع وفق منطق الحضور.**

- **محور الاستبدال: ذو بعد عمودي يرتبط باللسان باعتباره نسقا، لأنه ينظر إلى الكلمة في علاقتها بالكلمات التي يمكن أن تحل محلها. وتتحدد قيمة الكلمة وفق هذا المحور ليس في ذاتها ولا في علاقاتها بما يجاورها، ولكن من خلال علاقاتها الاختلافية مع باقي الكلمات التي تتشابه معها (استخدام المرادفات/توظيف الاحتمالات المناسبة والممكنة وجعلها حاضرة، وجعل الاحتمالات الأخرى غائبة). هذا المحور القائم على علاقات التشابه أو التعارض، محكوم بعلاقات الغياب، لأن عنصرا واحدا من عناصر فئة التشابه هو الذي يحضر ويحيل ضمنيا على باقي العناصر الغائبة (ثنائية الحضور والغياب، كظاهرة التوازي)"[50].**

ومن الثنائيات الأخرى التي أشار إليها **دي سوسير** في كتابه السالف الذكر، بحسب الدكتور **صلاح فضل**، نجد ثنائية "علم اللغة الداخلي" و"علم اللغة الخارجي". فعلم اللغة الخارجي متعلق بالعلاقات والظروف والبيئات والأوضاع الخارجية المتصلة بالحقائق اللغوية؛ بينما علم اللغة الداخلي مرتبط بالقوانين المنبثقة من اللغة ذاتها بغض النظر عن الإطار الخارجي[51].

على هذا النحو، **نلفي دي سوسير** يذهب إلى أن اللغة، بمعناها العام، تعتبر ظاهرة طبيعية تميز الإنسان عن غيره من الكائنات، والتي تجعله مقتدرا على التعامل مع بني جنسه في المجتمع من خلال نسق من العلامات والإشارات الصوتية. هنا، يمكن القول إن النسق اللغوي عبارة عن نظام من العلامات اللسانية – الوظيفية التي يتحقق بها التعبير أو التواصل البشري داخل الجماعات، والتي تتجسد عبر التوافق أو الاصطلاح الاجتماعي، في إطار ما يسمى " اعتباطية الدليل اللساني: الدال والمدلول".

وهكذا، يمكن القول إن البنيوية قد برزت، بادئ ذي بدء، في ثوبها اللساني مع **فرديناند دي سوسير**، بوصفها نظرية ومنهجا في الحقل اللساني الحديث، حيث يتم التركيز، بالأساس، على المكونات النسقية الداخلية للملفوظات الكلامية، من خلال وصفها تركيبيا وإبداليا على نحو متزامن في حد ذاتها ولذاتها، بغض النظر عن سيرورتها التكوينية الدياكرونية أو التطورية. ولكن سرعان ما اجتاحت البنيوية، لاحقا، العديد من الحقول المعرفية والفكرية الأخرى، وخاصة الفلسفية والعلمية–الإنسانية والأدبية، من قبيل علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والفلسفة والأدب.

1-1- البنيوية اللغوية على محك التمثل الأدبي الحديث والمعاصر:

لا جرم أن الأدب قد أضحى، بكل فنونه وأجناسه وأنواعه، موضوعا أو مادة للقراءة البنيوية، بقدر ما أصبح كيانا مستقلا ومنغلقا على ذاته، وذلك من حيث المنحى اللغوي أو السردي أو الشعري أو الرمزي؛ وهي تلكم القراءة التي تتحقق وتتمفصل إن ابستمولوجيا أو نظريا أو منهجيا أو نقديا. ولعل مرمى ذلك، يتبلور ويتمفصل في أفق تبيّن خصائص ومكونات الأدب، بقدر العمل على كشف العلائق القائمة بين عناصره، والسعي للوقوف على مختلف القوانين والقواعد النسقية التي تضبط هذه الأخيرة باعتبارها كلا متكاملا ونظاما قائما، بمعزل عن السياق الخارجي أو الظروف المحيطة بالنص الأدبي.

واللافت أن **كلود ليفي ستراوس** يعد، بجانب **رومان جاكبسون**، من أبرز من أسس للبنيوية كمنهج في الدراسات النقدية، وخاصة في حقل الأنثروبولوجيا؛ إلى حد أنه بات يعتبر زعيم البنيوية الأنثروبولوجية بامتياز، كامتداد لبنيوية **دي سوسير** اللسانية؛ خصوصا وأن البنيوية اللسانية تعتبر أساس كل البنيويات المعرفية المتفرعة عنها، والتي أشرنا إليها قبل قليل، وخاصة البنيوية الأنثروبولوجية. وعلى سبيل المثال، فموضوع عالم الإناسة البنيوي (العالم الأنثروبولوجي)، بالنسبة للباحث **دان سبيربر**، هو البحث في مختلف الظواهر الإنسانية، حيث ينصب الاهتمام، بالأساس، على الإحاطة بشتّى جوانبها النسقية (وخاصة في شقها اللغوي-الرمزي)[52].

وفي هذا الشأن، يقول الباحث **زكريا إبراهيم**: " **والحق أن بنيوية ليفي شتراوس – في أصلها – إنما هي محاولة علمية من أجل القيام بحفريات جيولوجية في أعمق أعماق التربة الحضارية، بدلا من الاقتصار على تقديم وصف جغرافي سطحي لبعض ربوع الثقافة البشرية. وليس الجديد في هذه الحفريات هو رفض كل من المنهج التاريخي الثقافي من جهة، والمنهج الوظيفي من جهة أخرى، وإنما الجديد هو استخدام منهج التحليل البنيوي من أجل الكشف عن أصالة الاثنولوجيا بوصفها علما يزيح النقاب عن الطبيعة اللاشعورية للظواهر الجمعية. ولا شك أن زعيم الحركة البنيوية الأنتروبولوجية مدين بهذا المنهج – كما اعترف هو نفسه – لعلم اللسانيات عموما، وعلم الأصوات (أو الفونولوجيا) عند تروبتسكوي بصفة خاصة**"[53].

هذا، وتقوم البنيوية على فكرة جوهرية، مؤداها أن اللغة ذات نظام أو كيان داخلي مستقل؛ مما يعني أن الدراسة اللسانية تنظر إلى اللغة على أنها بنية تتكون من مجموعة من العناصر الداخلية المترابطة فيما بينها بواسطة نظام خاص يضبط سيرورتها التكوينية ويحكم العلاقات القائمة فيما بينها، من خلال توليفة من القواعد والقوانين والمعايير والمبادئ التي تشكل لنا ما يسمى " النسق". وقد عرّف **كلود ليفي ستراوس** البنية بقوله: " **البنية تحمل، أولا وقبل كل شيء، طابع النسق أو النظام. فالبنية تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى**"[54].

إرتباطا بالمعطى السياقي نفسه، جاء على لسان **رينيه ويليك** و**أوستين وارين**، في كتابهما الموسوم ب"نظرية الأدب"، ما يلي: " **وقد حدثت في السنوات الأخيرة ردة سليمة تقر بأن دراسة الأدب يجب أن تركز أول وقبل كل شيء على الأعمال الفنية الفعلية ذاتها**[55]. **فالعمل الفني قد اعتبر إذن نظاما/نسقا كليا من الإشارات/العلامات، أو بنية من الإشارات تخدم غرضا جماليا نوعيا. أما " البنية"، فمفهوم يشكل كلا المضمون والشكل بقدر ما ينظمان لأغراض جمالية**"[56].

وفي معرض الإشارة إلى كشف المكونات الداخلية البنائية الفنية والأسلوبية التي ينهض عليها العمل الفني، فقد جاء في كتاب الناقدين السالف الذكر ما يلي: " **على كل حال يجب أولا أن نتفحص المناهج المستعملة في وصف وتحليل مختلف طبقات العمل الفني: (1) طبقة الصوت، التنغيم، الإيقاع والوزن.(2) وحدات المعنى التي تعين البنية اللغوية الشكلية للعمل الأدبي: أسلوبه، ونظام التقنية الأسلوبية الذي ستفحصه بشكل منهجي. (3) الصورة والمجاز، وهما أغزر الوسائل الأسلوبية وأعمقها شاعرية، كما أنهما تحتاجان إلى**

مناقشة خاصة، لأنهما تلقيان ظلالهما بشكل غير محسوس في (4) العالم النوعي للشعر، في رموز وأنظم للرموز نسميها أسطورة شعرية. إن العالم الذي يبسطه الخيال القصصي يقدم (5) مشكلات خاصة بالطراز والتقنيات"[57].

ومن جانبه، يقول الباحث **محمد مساعدي** في شأن تعريف البنيوية: " **يمكن تعريف البنيوية بأنها مجموع النظريات التي تدرس ثقافة المجتمعات الإنسانية بشكل عام باعتبارها ظواهر لغوية وأنساق محكومة بقوانين قبلية. فثقافة مختلف المجتمعات الإنسانية خاضعة لمنطق لساني يحكمها ويضبط علاقاتها باعتبارها بنيات ذهنية وأنساق من العلامات. فإذا كانت الظواهر الثقافية، مثلما تبدو في ظاهرها، مجزأة ومتباينة، فإنها في عمقها منسقة ومبنينة. فكل عنصر من عناصرها، وكل علامة من علاماتها لا يمكن إدراكه وفهمه إلا في علاقاته بباقي العناصر، وكل علامة تحيل بشكل كلي على النسق الذي يحتويها. وهذا النسق هو الذي يحدد قيمة كل عنصر ودوره في بناء الكل. وبهذا المعنى، فإن موضوع البنيوية هو القواعد الضمنية أو النحو الخفي أو العقل الكلي المتحكم في تنظيم الظواهر الثقافية؛ أما هدفها، فهو تشكيل الكل وإعادة بناء الأنساق من أجل فهم العلاقات بين الأجزاء**[58]. **ويتبين مما تقدم أن المنهج البنيوي ينطلق من الظواهر الفردية قصد استخلاص قوانينها العامة، ثم بعد ذلك ينطلق من هذه القوانين لدراسة باقي الظواهر الفردية للتأكد من مدى كلية نماذجه الصورية"**[59].

وقوام البنيوية اللسانية، إذن، هو دراسة الظواهر اللغوية في منحاها الداخلي المحايث، في معزل عن السياق الخارجي، وذلك بواسطة الوصف التزامني الآني، عبر كشف آليات تكوين واشتغال بنى الجمل اللغوية أو الخطابات بمختلف أنواعها (الأدبية والفلسفية والاجتماعية والأنثروبولوجية،...إلخ). وفي الأدب، يتم الوقوف على مكونات وخصائص النصوص الإبداعية والنقدية (وخاصة في الخطاب الشعري والخطاب السردي).

وهنا يقول الباحث **جوناثان كولر**: " **إن الأدب هو اللغة التي تنتج من خلالها العناصر والمكونات المتعددة للنص، علاقة معقدة؛ فعندما أتسلم خطابا يلتمس إسهاما لسبب ما مهم، فيمكن أن أجد، على غير المحتمل، أن الصوت يحاكي المعنى. ولكن في الأدب، هناك علاقات للتعزيز أو للتباين والتنافر بين بنيات المستويات اللغوية المختلفة: أي بين الصوت والمعنى، وبين النظام النحوي وأنماط الفئات الدلالية (...). إن العمل الأدبي هو حدث لغوي يطرح عالما خياليا يشمل المتكلم والعوامل والأحداث والجمهور الضمني، ذلك الجمهور الذي يتشكل من خلال تصميمات العمل حول ما يجب أن يكون مشروحا، وما يفترض أن يعرفه الجمهور ذاته"**[60].

وعلى سبيل المثال، فالدراسة البنيوية التي تستهدف الخطاب الروائي، تقوم على رصد مكونات هذا الأخير البنائية (الزمن، الشخصيات، الأحداث، الأمكنة، أساليب السرد، الرؤية السردية، ...إلخ)، والعمل على إبراز مختلف آليات وسيرورات اشتغال الأنساق أو البنى المحايثة التي تعتمل فيه، بقدر وصف تجلياتها العلائقية الكامنة في ثنايا عناصر ذلك الخطاب؛ خصوصا وأن هذا الأخير يتحدد بصيغ وأشكال مختلفة، من منطلق أن لكل سارد طريقته الخاصة في سرد أحداث ووقائع قصة معينة.

وهنا، يقول **سعيد يقطين**: " موضوع " تحليل الخطاب الروائي" كما يدل عليه عنوانه، ليس الرواية ولكن الخطاب. وليس الخطاب غير الطريقة التي تقدم بها المادة الحكائية في الرواية. قد تكون المادة الحكائية واحدة، لكن ما يتغير هو الخطاب في محاولته كتابتها ونظمها. (...). هذا ما يجعلنا نعتبر الخطاب موضوع التحليل، ويدفعنا إلى البحث في كيفية اشتغال مكوناته وعناصره"[61]. كما يضيف **يقطين** قائلا: "**في تحليلنا للخطاب الروائي، وقفنا على ثلاثة مكونات، هي: الزمن، الصيغة والرؤية السردية. إنها المكونات المركزية التي يقوم عليها الخطاب من خلال طرفيه المتقاطبين: الراوي والمروي له؛ أي أننا وقفنا عند حدود ما يعرف بالمظهر النحوي أو البنيوي، وهذا إجراء أساسي يفرضه علينا التحليل السردي"**[62].

في هذا الصدد، يقول الناقد **شكري عزيز ماضي**: **"ينطلق البنيويون من ضرورة التركيز على الجوهر الداخلي للنص الأدبي، وضرورة التعامل مع النص دون أية افتراضات سابقة من أي نوع (من مثل علاقته بالواقع الاجتماعي أو بالحقائق الفكرية أو بالأديب أو أحواله النفسية والاجتماعية). لأن العمل الأدبي له وجود خاص، وله منطقه ونظامه؛ أي له بنية مستقلة. وهذه البنية العميقة أو التحتية أو الخفية، هي مجموعة من العلاقات الدقيقة التي تؤلف فيما بينها شبكة من العلاقات. وهذه البنية العميقة أو هذه الشبكة من العلاقات المعقدة هي التي تجعل من العمل الأدبي عملا أدبيا؛ أي هنا تكمن أدبية الأدب (تتحدد من خلال الكشف عن تلك البنية والتعرف على قوانين التعبير الأدبي، في أفق البحث عن أدبية الأدب؛ أي عن خصائص الأثر الأدبي، وعن نظام أو بنية النص. وذلك من قبيل دراسة المستويات النحوية والسردية (البنى الحكائية ووظائفها) والإيقاعية والأسلوبية)"**[63].

وارتباطا بالمنحى اللغوي، يذهب **رولان بارت** إلى أن الدراسة البنيوية الأدبية تقوم، أولا وقبل كل شيء، على الأساس العلمي؛ إلا أن هذا الأساس ينبغي أن يكون خاضعا للنسق اللساني. وذلك من منطلق أن أي مقاربة أدبية – نقدية مطالبة بأن تكون خاضعة لمعايير وقواعد وقوانين نسقية – لسانية تسعف على التحليل المنهجي للنصوص الخطابية.

وهنا يقول **كمال أبو ديب**: **"ليست البنيوية فلسفة، لكنها طريقة في الرؤية ومنهج في معاينة الوجود. ولأنها كذلك، فهي تثوير جذري للفكر وعلاقته بالعالم وموقعه منه وبإزائه. في اللغة، لا تغير البنيوية اللغة؛ وفي المجتمع، لا تغير البنيوية المجتمع؛ وفي الشعر، لا تغير البنيوية الشعر. لكنها، بصرامتها وإصرارها على الاكتناه المتعمق، والإدراك متعدد الأبعاد، والغوص على المكونات الفعلية للشيء، والعلاقات التي تنشأ بين هذه المكونات، تغير الفكر المعاين للغة والمجتمع والشعر، وتحوله إلى فكر متسائل، قلق، متوثب، مكتنه، متقصّ، وإلى فكر جدلي شمولي في رهافة الفكر الخالق، وعلى مستواه من اكتمال التصور والإبداع"**[64].

في السياق نفسه، يقول الباحث **عبد السلام المسدي**: **" أما البنيوية، فليست علما ولا فنا، وإنما هي فرضية منهجية قصارى ما تصادر عليه أن هوية الظواهر تتحدد بعلاقة المكونات وشبكة الروابط أكثر مما تتحدد بماهيات الأشياء. ولما كان النص مقصدا من مقاصد البنيوية، وكانت البنيوية منبعا خصيبا للرؤى الموغلة في التجريد الشكلي إلى حد التوسل بأساليب المنطق الصوري أحيانا. فقد قامت بعض المناهج في النقد العربي تمارس الخط البنيوي، وتستوحي الممارسة اللغوية في بناها الشكلية، فامتزج الصوري بالأسلوبي واشتبه الأمر على كثيرين"**[65].

من جانبه، يقول الباحث **عبد الله إبراهيم** في السياق نفسه: **" ربما كان من أهم ما يميز البنيوية أنها تهتم بتقعيد الظواهر وتحليل مستوياتها المتعددة في محاولة للقبض على العلائق التي تتحكم بها، وهذا ما يجعل من البنيوية منهجا لا فلسفة، وطريقة وليس إيديولوجيا؛ أي باختصار، ما يجعل منها علوما كثيرة تهتم باستخراج المستويات التحليلية للظواهر الإنسانية، وكشف شبكة العلائق والأنساق السائدة فيها. إنها (أي البنيوية) مجموعة الصنائع المختلفة التي تعني بمستويات مختلفة للظواهر"**[66].

على أن مصطلح " بنية" لم يشر إليه **دي سوسير**، على نحو صريح، في كتابه " محاضرات في علم اللغة العام"، وإنما إستعمل، بالأحرى، كلمة " نسق" أو " نظام"، للدلالة على وحدة الملفوظات اللغوية على شكل جمل أو خطابات أو نصوص ذات بناء متناسق وموحد، وكذا على ترابط عناصر أو مكونات تلك الملفوظات بواسطة ذلك النسق. ويأتي هذا الأخير، بطبيعة الحال، للدلالة على مختلف القواعد والقوانين والمعايير التي تحكم العلاقات بين العناصر اللغوية. وهنا، نجد اللساني **إيميل بنفيست** يقول: **" من المهم الإشارة إلى أن دي سوسير لم يستخدم أبدا كلمة " بنية" في كنف حركته الفكرية اللسانية من حيث الوصف الدقيق، وإنما دعا، بحسب وجهة نظره، إلى استخدام مفهوم " نسق"** "[67]. كما أكد **دي سوسير**، في كتابه المعنون ب"محاضرات في علم اللغة العام"، على أن اللغة عبارة عن نسق لا يعرف إلا نظامه الخاص[68]، بقدر ما تعتبر نسقا من العلامات الاعتباطية[69].

فالخطاب الأدبي، من منظور البنيوية، عبارة عن نسق كلي يقوم على مجموعة من العناصر والمكونات التي تشكل كيانه بفضل بنية متماسكة تحكم علاقات ذلك الخطاب وتؤثث مظهره الوجودي. فالأدب، بالمعنى القديم على سبيل المثال، بحسب **عبد الفتاح كيليطو**، يشكل نمطا أو نسقا خطابيا يتصف بالخاصية البنيوية؛ مما يعني أنه ينبغي التنقيب عن مكوناته البنيوية[70].

في إطار استحضار مسألة الارتباط العضوي بين علم الأدب واللسانيات في أثناء الدراسة البنيوية للخطاب الأدبي، يقول **رولان بارت**: **"وسيكون نموذج هذا العلم ألسنيا. فلن يكون، إذن، موضوع الأدب أو هدفه، التساؤل عما يجعل هذا المعنى مقبولا أو لا، ولا التساؤل عن السبب في كونه هكذا (فهذا شأن المؤرخ)، بل التساؤل عما يجعل هذا المعنى مهيّأ للقبول، دون أن يستند في تعليله إلى القواعد الفقهية للحرف، بل تبعا لقواعد الرمز الألسنية. فنحن نتمثل في ذلك مهمة الألسنية الحديثة التي تتحدد في وصف "نحوية" الجمل، لا دلالتها، في حين ارتقى تعبير هذه المهمة الألسنية إلى مصاف علم الخطاب. ويجهد الألسني، في السياق ذاته، أن يصف مقبولية الأعمال الأدبية لا معناها. ولن يصنف هذا الأخير مجموع المعاني الممكنة باعتبارها نسقا ثابتا، بل آثارا لتخطيط هائل "فاعل" (فهو الذي يسمح بصياغة الأعمال الأدبية)، استع نطاقه حتى صار صلة الوصل بين الكاتب والمجتمع"[71].**

كما يضيف **بارت** قائلا: **" يمكن للباحث أن يصف الجملة ألسنيا عبر مستويات عدة: صوتيا، أصواتيا، نحويا، سياقيا. وهذه المستويات ترتبط بعلاقة تراتبية[72]. ولا يمكن لتحليل الخطاب أن يكون فعالا إلا على مستويات أولية (...). وأيا كان عدد المستويات التي يقترحها الباحثون، والتحديد الذي يمكن أن يُعطاها، لا يسعنا الشك أن يكون السرد تراتبية أحكام"[73].**

في معرض التشديد على أهمية اللسانيات في الدراسة العلمية لخطاب معين، يقول **كلود ليفي ستراوس**: **" يحتل علم اللغة مكانا ممتازا في مجمل العلوم الاجتماعية التي ينتمي إليها بلا ريب: فهو ليس علما اجتماعيا كالعلوم الأخرى، بل العلم الذي قام بأعظم الإنجازات، وتوصل إلى صياغة منهج وضعي، ومعرفة الوقائع الخاضعة إلى تحليله في وقت واحد، وهو الوحيد بلا ريب الذي يستطيع المطالبة باسم علم"[74].**

في السياق نفسه، يرى الناقد **عبد العزيز حمودة** أن البنيوية تنزع إلى جعل الدراسة الأدبية قائمة على قوانين وقواعد علمية صارمة من شأنها ضبط أي مقاربة نقدية محتملة للنصوص والخطابات الإبداعية. وفي هذا الصدد، يقول الناقد: **" إن ما يريد البنيويون تحقيقه صراحة ودون مواربة، هو التقنين للإبداع. فالحديث عن البنى الصغرى والبنى الكبرى والأنساق العامة، ومحاولة إعادة ترتيب الوحدات المكونة للقصيدة، كما يفعل كمال أبو ديب، وإسقاط حكم صريح على أن ترتيبه، هو الناقد وليس مبدع القصيدة، كان أفضل للقصيدة: كل هذا يعني محاولة تحقيق تقنين للإبداع"[75].**

من جهته، يقول الباحث **محمد أقضاض**: **"كانت البنيوية في النقد الأدبي منهجا جديدا يتوخى خلق أدبية الأدب، أو ما يسميه البنيويون أمثال تودوروف، " الأدبية" أو " الشعرية"، أو يتوخى خلق " علم الأدب"، باعتباره علما قائما بذاته له نظامه ومبادئه وقوانينه، ينظر إلى العمل الأدبي، بحسب جيرار جنيت، باعتباره لا يوجد إلا بذاته؛ وبالمقابل، لا يرتبط إلا مع ذاته، ويبقى لذاته. ويسعى علم الأدب، بحسب تودوروف، إلى الارتكاز على الخطاب الأدبي من أجل وصف خصوصيات الأدب"[76].**

كما يضيف الباحث قائلا: " والناقد البنيوي حين يثبت هذا الوجود المطلق للعمل الأدبي، ساعيا إلى ممارسة أدبية الأدب أو علم الأدب، يقوم ببحث عناصر هذا العمل المكونة لأدبيته، وبحث العلاقات البينية لتلك العناصر، ولكن ليس كل العناصر وكل العلاقات، وإنما العناصر والعلاقات الشكلية (لأن الأدب عمل لغوي، بمعنى أنه نظام من الإشارت والعلامات، ويكمن وجوده في نظامه وبنيته الشكلية أو نسقيته، والبنيوية منهج لسني يسعى إلى كشف القوانين العامة التي تحكم وجود أي عمل أدبي في ذاته). فمهمة المنهج البنيوي، هي وصف أشكال الأعمال الأدبية باعتبارها نظاما من الإشارات، باعتماد اللسانيات باعتبارها نموذجا للنقد البنيوي"[77].

وهكذا، فقد تم التنبيه – ابستمولوجيا – إلى بروز حركة نظرية ومنهجية في بدايات القرن العشرين، تدعى "البنيوية"؛ وهي تلكم الحركة التي برزت معها إرهاصات "السيميائية" التي تنبأ **دي سوسير** بتشكلها مستقبلا كعلم قائم الذات، لِتُناط بها مهمة دراسة حياة العلامات والإشارات والرموز اللفظية وغير اللفظية، في ضوء علاقتها بالواقع الاجتماعي والثقافي.

وقد طفت تلك الحركة على السطح كرد فعل على النظريات والمناهج الكلاسيكية السياقية/الخارجية التي كانت قد أهملت البناء الداخلي للنص، مكتفية بمقاربة الظروف/السياقات الخارجية المكونة لهذا الأخير (من قبيل: سوسيولوجيا الأدب أو المنهج الاجتماعي، والمنهج التاريخي، وعلم النفس الأدبي أو المنهج النفسي)؛ لتتطلع، إذن، إلى إعادة الاعتبار للنص، من حيث الوقوفُ على مقوماته البنائية المحايثة التي تحتويه، ووصفُ أو تفسيرُ سيرورة وآليات اشتغاله المورفولوجية والميكانيكية، من خلال محاولة دراسته في حد ذاته ولذاته. ولعل مرمى ذلك، هو العمل على مقاربة بنية النص الهيكلية شكلاً ومضموناً، عن طريق رصد مكوناته المحايثة التي تشكل نسقيته وأدبيته/شعريته فنيا وأسلوبيا ومنهجيا، بصرف النظر عن السياق الخارجي الذي يؤطره ويوجهه.

خاتمة:

وهكذا، يمكن أن نخلص إلى أن "اللغة"، بوصفها ملكة إنسانية كلّية وعامة، تعتبر، من وجهة النظر اللسانية السوسيرية، كيانا أو نظاما نسقيا ينهض على علامات داخلية تشكل كلّاً رمزيا مغلقا، والتي تترابط فيما بينها بواسطة بنية تقوم على قوانين وقواعد ومعايير صارمة؛ بخلاف اللسان الذي يعد كيانا نسقيا اجتماعيا خاصا بعشيرة لغوية محددة، أو مؤسسة اجتماعية تتبلور عبرها عملية اكتساب لغة معينة في وسط جماعة لغوية ما. أما الكلام، فإنه نشاط فردي يخص كل فرد على حدة؛ لأن الأداء الكلامي والخطابي يختلف من شخص لآخر، بقدر اختلاف ظروف وشروط هذا الأداء؛ بحكم تدخل مجموعة من العوامل في سيرورة الإبلاغ الكلامي (عوامل نفسية من قبيل الخجل، وعوامل صوتية –عضوية من قبيل مشكل الاضطراب النطقي، وعوامل عاطفية–انفعالية، وعوامل اجتماعية–ثقافية،...إلخ).

من هذا المنطلق، فاللغة لا تعدو أن تكون نسقا مغلقا يتكون من عديد المقومات والعناصر المتآلفة (المكون الصوتي، والمكون الصرفي، والمكون المعجمي، والمكون التركيبي أو النحوي، والمكون الإبدالي/الباراديغمي، والمكون الدلالي؛ ناهيك عن المكون السيميائي، وخاصة عندما نتحدث عن "علم العلامات" الذي جعل اللسانيات، بحسب **دو سوسير**، فرعا منه؛ بخلاف رأي **رولان بارت** الذي اعتبر السيميولوجيا فرعا من فروع علم اللغة العام)، والتي يمكن وصفها تزامنيا بمعزل عن سياق تشكلها واشتغالها.

على أن **دي سوسير** كان قد شدد، أحيانا، على المنحى التواصلي والاجتماعي للسان خلال سيرورة اكتسابه، في إطار ما يسمى " الدورة الكلامية" من جهة (من منطلق أن "اللسان" عبارة عن نسق اجتماعي خاص، بخلاف " الكلام " الذي يعتبر نشاطا فرديا – إراديا محضْ)، ثم في ضوء التوافق أو التواضع اللغوي الاجتماعي الذي أقر مبدأ " اعتباطية الدليل اللساني" من جهة أخرى (من حيث الإشارة إلى أن علاقة الدال/المكون الصوتي بالمدلول/المكون الدلالي أو التصوري، علاقة غير طبيعية، وإنما مصطنعة وتوافقية/اصطلاحية). وهنا يمكن أن نذهب إلى أن اللسان لا تتحدد قيمته إلا في ضوء وظيفته/نسقيته الاجتماعية التي تتجسد، بواسطة الدليل اللساني/العلامة اللغوية، في وسط عشيرة لغوية معينة؛ مما يعني أن اللسان ذو طبيعة اجتماعية محض.

الهوامش:

[1] – محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)/بيروت (لبنان)، الطبعة الثانية، 2006، ص: 13.

[2] – محمد إسماعيلي علوي: اللسانيات التطبيقية وتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها (مباحث تأسيسية واستراتيجيات تربوية)، منشورات مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس (المغرب)، الطبعة الأولى، 2023، ص:25.

[3] – نقلا عن محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2006، ص: 44.

[4] – محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، منشورات وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1979، ص: 26.

[5] – نقلا عن نور الدين رايص: نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، مطبعة سايس–فاس، الطبعة الأولى، 2007، ص:113.

[6] – أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987، الطبعة الثانية، 2010، ص:11.

[7] – المرجع نفسه، ص :53.

[8] – نقلا عن عبد الفتاح بنقدور: اللغة: دراسة تشريحية–اكلينيكية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012، ص:37.

[9] – نقلا عن مصطفى غلفان: في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، مرجع مذكور، ص:218.

[10] – جون ستروك (John Sturrock) (1979): البنيوية وما بعدها، من ليفي شتراوس إلى دريدا، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، العدد 206، منشورات المجلس الزطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص: 18.

[11] – المرجع نفسه، ص: 18–19.

[12] – Jean Piaget : Le Structuralisme, Série de «Que Sais-Je», NO 1311, Presses Universitaires de France, Editions Delta, Paris, France, édition 10, 1968, p : 66.

[13] – محمد مساعدي: مدخل إلى القراءة النسقية، سلسلة مداخل معرفية وتربوية، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية–المغرب، مطبعة وراقة بلال، فاس، الطبعة الأولى، 2020، ص: 15.

[14] – فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2016، ص:23.

[15]– نقلا عن عمر أوكان: اللغة والخطاب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، ص: 42.

[16]– نقلا عن مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية (منهجيات واتجاهات)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 2013، ص: 156.

[17]– فرديناند دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ترجمة: محمد عجينة وصالح القرمادي ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1985، ص:37.

[18] – Jean Piaget: Le Structuralisme, Op.cit, p :63.

[19] – محمد مساعدي: مدخل إلى القراءة النسقية، سلسلة مداخل معرفية وتربوية، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية–المغرب، مطبعة وراقة بلال، فاس، الطبعة الأولى، 2020، ص: 13.

[20] – المرجع نفسه، ص: 14.

[21] – صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص: 20–21.

[22] – صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، مكتبة ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 86.

[23]– ميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2007، ص:69.

[24] – عبد الله الغذامي: الخطيئة والتفكير، من البنيوية إلى التشريحية، نظرية وتطبيق، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، الطبعة السادسة، 2006، ص: 30.

[25] – عبد الله الغذامي: الخطيئة والتفكير، من البنيوية إلى التشريحية، نظرية وتطبيق، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، الطبعة السادسة، 2006، ص: 30–31.

[26] – المرجع نفسه، ص: 30–31.

[27] – رامان سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة: جابر عصفور، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 1998، ص: 88.

[28] – المرجع نفسه، ص:88.

[29] – المرجع نفسه، ص:89.

[30] – المرجع نفسه، ص: 90.

[31] – جون ستروك (John Sturrock) (1979): البنيوية وما بعدها، من ليفي شتراوس إلى دريدا، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، العدد 206، منشورات المجلس الزطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص: 16.

[32] – وليد قصاب: مناهج النقد الأدبي الحديث، رؤية إسلامية، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2007، (ط2، 2009)، ص: 125-126.

[33] – وليد قصاب: مناهج النقد الأدبي الحديث، رؤية إسلامية، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2007، (ط2، 2009)، ص: 27-28.

[34] – المرجع نفسه، ص: 129-130.

[35] – المرجع نفسه، ص: 131.

[36] – فرديناند دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، مرجع مذكور، ص:37.

[37] – حنون مبارك: مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1987، ص:24-25.

[38] – عمر أوكَان: اللغة والخطاب، مرجع مذكور، ص:40-41.

[39] – المرجع نفسه، ص:42.

[40] – Jean Piaget : Le Structuralisme, Série de «Que Sais-Je », NO 1311, Presses Universitaires de France, Editions Delta, Paris, France, édition 10, 1968, p : 64-65.

[41] – جون ستروك (John Sturrock) (1979): البنيوية وما بعدها، من ليفي شتراوس إلى دريدا، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، العدد 206، منشورات المجلس الزطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص: 17.

[42] – صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، مكتبة ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 86.

[43] – عمر محمد الطالب: مناهج الدراسات الأدبية الحديثة، دار اليسر للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1988، ص: 214.

[44] – محمد مساعدي: مدخل إلى القراءة النسقية، سلسلة مداخل معرفية وتربوية، منشورات مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية-المغرب، مطبعة وراقة بلال، فاس، الطبعة الأولى، 2020، ص: 17.

[45] – ميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2007، ص: 70.

[46] – المرجع نفسه، ص: 70.

[47] – يمنى العيد: في معرفة النص، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1983، ص:31.

[48] – المرجع نفسه، ص:32.

[49] – يمنى العيد: في معرفة النص، مرجع مذكور، ص: 33-34.

[50]– محمد مساعدي: مدخل إلى القراءة النسقية، مرجع مذكور، ص: 19-20.

[51] – المرجع نفسه، ص:87.

[52] – دان سبيربر: البنيوية في الأنثروبولوجيا، ترجمة: علي قانصو، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، توزيع: دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2008، ص: 05.

[53] – زكريا إبراهيم: مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، مكتبة مصر، الفجالة، دون تاريخ (كان الإصدار غالبا، بحسب الناقد صلاح فضل، سنة 1976)، ص: 09.

[54] – نقلا عن زكريا إبراهيم: مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، مكتبة مصر، الفجالة، دون تاريخ (كان الإصدار غالبا، بحسب الناقد صلاح فضل، سنة 1976)، ص: 31.

[55] – رينيه ويليك وأوستين وارين: نظرية الأدب، ترجمة: محيي الدين صبحي، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص: 145.

[56] - المرجع نفسه، ص: 147.

[57] – رينيه ويليك وأوستين وارين: نظرية الأدب، مرجع مذكور، ص: 164.

[58] – محمد مساعدي: مدخل إلى القراءة النسقية، مرجع مذكور، ص: 21.

[59] – المرجع نفسه، ص: 30.

[60] – جوناثان كولر: مدخل إلى النظرية الأدبية، (تاريخ النشر بالإنجليزية عن أوكسفورد: A very short introduction ، 1997)، ترجمة: مصطفى بيومي عبد السلام، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد 514، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص: 48-49.

[61] – سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، 2005، ص: 7.

[62] – سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، مرجع مذكور، ص: 8.

[63] – شكري عزيز ماضي: في نظرية الأدب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 2013، ص: 170.

[64] – كمال أبو ديب: جدلية الخفاء والتجلي، دراسات بنيوية في الشعر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1979، الطبعة الثالثة (المعتمدة في الإحالة)، 1984، ص: 7.

[65] – عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، طرابلس (ليبيا)- تونس، الطبعة الأولى، 1977، الطبعة الثانية (المعتمدة في الإحالة)، 1982، ص: 6.

[66] – عبد الله ابراهيم وآخرون (سعيد الغانمي وعواد علي): معرفة الآخر، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة (البنيوية، السيميائية والتفكيكية)، المركز الثقافي العربي، بيروت (لبنان)/الدار البيضاء (المغرب)، الطبعة الأولى، 1990، ص: 39-40.

[67] - Emile Benveniste: Problèmes de linguistique, Tom 1 , Editions Gallimard , Paris, 1966, p : 92.

[68] - Ibid, p: 92.

[69]- Ibid, p: 92.

[70] – عبد الفتاح كيليطو: الأدب والغرابة: دراسات بنيوية في الأدب العربي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص: 17.

[71] – رولان بارت: النقد البنيوي للحكاية، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2018، ص: 67-68.

[72] – المرجع نفسه، ص: 97.

[73] – المرجع نفسه، ص: 98-99.

[74] – كلود ليفي ستراوس: الأنتروبولوجية البنيوية، ترجمة: مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977، ص: 49.

[75] – عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 232، أبريل 1998، ص: 44.

[76] – محمد أقضاض: مقاربة الخطاب النقدي المغربي، التأسيس، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، ص: 179.

[77]– المرجع نفسه، ص: 180.